الاتِّفاقيَّات الوديَّة الاوروبيَّة والأزمة المَغرِبيَّة الأولى

م.م. هبة محمد ابراهيم اليساري
جامعة بابل / كلية التربية الأساسية / قسم التاريخ

European Friendly Agreements and the First Moroccan Crisis

Asst. Lec. Hiba Mohammed Ibrahim Alyasari
University of Babylon / College of Basic Education / Department of History
bas445.heba.mohammed@uobabylon.edu.iq

المُلَخَّص:

في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، كانت القوى الاستعمارية الأوروبية تتنافس على تقسيم مناطق النفوذ في إفريقيا. كانت فرنسا وبريطانيا وألمانيا من بين القوى الكبرى التي تبحث عن توسيع نطاقها ونفوذها الاستعماري. وقد كان المغرب، بموقعه الاستراتيجي في شمال غرب أفريقيا، محطّ اهتمام كبيرٍ لهذه القوى الاستعمارية.

وفي نهاية القرن التاسع عشر، كان المغرب دولة مستقلة، لكنه كان يعاني من ضعف داخلي وتخلف اقتصادي، مما جعله هدفًا للأطماع الأوروبية. والتي كانت قد رسخت نفوذها في الجزائر وتونس، كانت تسعى لتوسيع نفوذها في المغرب. في المقابل، كانت ألمانيا تحت قيادة القيصر فيلهلم الثاني، تسعى لتعزيز موقعها كقوة كبرى ومنافسة فرنسا على السيطرة في المنطقة.

بدأت الأزمة بشكل فعلي في مارس (١٩٠٥م) عندما زار القيصر الألماني فيلهلم الثاني مدينة طنجة، حيث ألقى خطابًا دعم فيه استقلال المغرب. هذه الزيارة والخطاب كانا بمثابة تحدٍ مباشر للطموحات الفرنسية في المغرب. كانت فرنسا تسعى لجعل المغرب تحت سيطرتها، وتحقيق نوع من الحماية غير الرسمية على البلاد.

الكلمات المفتاحية: الاتفاقيات الاوربية، المغرب الأقصـــى، مؤتمر الجزيرة الخضـــراء، الأزمة المغربية الأولى.

Abstract:

In the late 19th and early 20th centuries, European colonial powers were competing to divide up spheres of influence in Africa. France, Britain, and Germany were among the major powers seeking to expand their colonial reach and influence. Morocco, with its strategic location in northwest Africa, was of great interest to these colonial powers.

At the end of the nineteenth century, Morocco was an independent state, but it suffered from internal weakness and economic backwardness, which made it a target for European ambitions. France, which had

established its influence in Algeria and Tunisia, sought to expand its influence in Morocco. In contrast, Germany, under the leadership of Kaiser Wilhelm II, sought to strengthen its position as a major power and compete with France for control of the region.

The crisis actually began in March 1905 when the German Kaiser Wilhelm II visited Tangier and gave a speech in support of Moroccan independence. This visit and speech were a direct challenge to French ambitions in Morocco. France sought to bring Morocco under its control and establish a kind of informal protectorate over the country.

Keywords: European agreements, Morocco, Algeciras Conference, First Moroccan crisis.

المُقدِّمةُ:

شـهد القرن التاسـع عشـر نشـاطاً للحركة الاسـتعمارية الاوربية لاحتلال اقطار المغرب العربي، وقد اسـتطاعت فرنسـا ان تحتل الجزائر عام (١٨٣٠م) فيما فرضـت حمايتها (احتلالها) على تونس عام (١٨٨١م) وبذلك انتهت السـيادة الاسـمية للعثمانيين على البلدين ووقف الشـعب في الجزائر وتونس يقاتل دفاعاً عن الحرية والاسـتقلال وعن انتمائه الديني والثقافي والحضـاري العربي الاسلامي حتى منتصف القرن العشرين.

بقي المغرب الاقصـى بعيداً عن الاحتلال الاوروبي واسـتطاع ان يحافظ على اسـتقلاله منذُ نهاية القرن التاسع عشر حتى مطلع القرن العشرين حيث استطاعت الدبلوماسية المغربية في عهد السـلطان الحسـن الاول (١٨٧٣ – ١٨٩٤م) وخلفه السـلطان عبد العزيز (١٨٩٤ – ١٩٠٨م) ان تحقق التوازن في مصـالح الدول الاوروبية في المغرب الا ان ذلك لم يسـتمر طويلاً فقد كان التعاضـد الاسـتعماري الاوربي بين فرنسـا وبريطانيا واسـبانيا يتصـاعد منذ مطلع القرن العشـرين بعد الوفاق الودي لعام (١٩٠٤م) وبعد مؤتمر الجزيرة الخضـراء عام (١٩٠٦م)، وعلى اثر التنافس بين الدول الاوروبية دخلت المانيا ايضاً الى ذلك الميدان.

ومن هذا المنطلق جاء اختيار موضـوع (الاتِّفاقِيَّات الوديَّة الاوروبيَّة والأَزمة المَغرِبيَّة الأولى) ليسلط الضوء على ازدياد التنافس الاوربي على بلاد المغرب من منتصف القرن التاسع عشر، وتكالب الدول الاوروبية عليه، لتحقيق مصالحها على حساب الاخرى، وساعدها في ذلك الضعف الذي كان يعانيه المخزن وكثرة الانتفاضات التي يقوم بها بعض القبائل المغربية.

ووفقاً لذلك، فإن اشكالية البحث تكمن في اهمية بلاد المغرب بالنسبة الى الدول الاوربية اذ شـكل نقطة مهمة في تحقيق مطامعها الاسـتعمارية، وعليه فان السـؤال المركزي يتمحور في

مدى تأثير ضعف المخزن المغربي في جذب الدول الاستعماري عليه، وماذا تشكل بلاد المغرب من اهمية للدول الاوروبية (فرنسا – بريطانيا – المغرب)؟ وما هو السبب في دخول المانيا الى حلبة ذلك التنافس؟ وهل كانت زيارة الامبراطور وليم الثاني الى المغرب عام (١٩٠٥م) سبباً في حدوث الازمة المغربية الاولى؟

قسم البحث الى ثلاث مباحث، فضلاً عن الخاتمة، جاء المبحث الأول ليلقي الضوء على الاوضاع العامة في المغرب الاقصى ابان القرن التاسع عشر، اما المبحث الثاني فجاء بعنوان الاتفاقيات الودية بين الدول الاوربية، اما المبحث الثالث فكان بعنوان الأَزمة المَغرِبيَّة الأَولى وَمُؤتَمر الجَزِيرَة الخَضرَاء (١٩٠٦م)، اما الخاتمة فجاءت مُبينة لنتائج البحث.

المَبحَث الأوَّل: الخَلفِيَّة التَّارِيخيَّة

أَوَّلاً- الأوضاع العَامة في المَغرب أبان القَرن التَّاسِع عَشر:

عاش المغرب منذ القرن التاسع عشر حالة من الضعف العام تولدت عن تردي الاوضاع الداخلية، اذ التمردات القبلية التي شغلت السلطة وارهقت ميزانية الدولة، فضلاً عن تردي الاوضاع الاقتصادية بسبب الظروف المناخية الى جانب طغيان الحضور الاجنبي الاقتصادي والسياسي، ومما زاد الطين بلة سوء الجهاز الاداري للسلطة الحاكمة[١].

يتكون المجتمع المغربي سياسياً واقتصادياً من (بلاد المخزن) اي مجمل القبائل والمناطق الواقعة تحت سلطة السلطان التي تستجمع الضرائب باسمه، (وبلاد السيبة) هي المناطق والقبائل المتمردة التي ترفض سلطة السلطان والمخزن، ومصطلح (المخزن) له دلالة خاصة في المغرب ويراد به النخبة الحاكمة التي تمحورت حول الملك او السلطان ويتألف المخزن من الملك والاعيان ورجال الاعمال وملاك الاراضي الاثرياء وزعماء القبائل الكبار والعسكريين ورؤساء الامن وغيرهم من اعضاء المؤسسة التنفيذية[٢].

فمن ناحية الاوضاع السياسية، فقد شهدت المغرب حالة من الضعف بسبب "ازمة العرش" التي عانت منها البلاد تحت ظل غياب الإطار القانوني الذي ينظم انتقال الحكم من سلطان الى اخر، فكلما توفي سلطان او ملك اقترفت الكلمة في البلاد وقد ادى هذا بدوره الى التفاف زعماء القبائل وشيوخ الزوايا ونخب الحواضر الى باب التناور لفائدة هذا الامير او ذاك وتغيير تحالفاتهم وفق مصالحهم الظرفية[٣].

وفي هذا الإطار عانى المخزن من دسائس البلاط التي كانت تحدث بين الارستقراطية العسكرية والبيروقراطية التقليدية، اذ عرفت هذه الاخيرة سيطرة قوتين هما عائلة الجامعي وعائلة البخاري اللتين خاضتا صراعاً على المواقع السياسية عبر توظيف الدسائس(٤).

وعلى أثر تلك الاوضاع الهشة التي عانت منها البلاد، كثيراً ما كان على السلاطين ان يواجهوا التمردات التي تخرج عن طاعتهم وعادةً ما تحدث الاضطرابات لسببين؛ اما رغبة في العبث والتملص من دفع الضرائب، فالجباية هي المشكلة الرئيسية بين المخزن والرعية داخل المجتمع المغربي، وتشكل أحد اهم اسباب التوتر الدائم الذي يؤدي في النهاية الى تمرد القبائل واعلانها للثورات ضد السلطان. واما السبب الثاني الذي يكون وراء الاضطرابات هو تنافس بعض القبائل فيما بينها، فيسفر عن ذلك اصطدامات جهوية تجبر السلطان على التدخل لإخماد نار الفتنة والتي قامت اساساً على اسباب غير مهمة(٥).

اما من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، فقد عرف المغرب الاقصى تنوعاً في المجال الديمغرافي سواء من حيث الثقافات او اللغات او التوزيع السكاني، اذ ان التكوين الاجتماعي القبلي غلب على الحياة الاجتماعية في المغرب وخاصة في المناطق البعيدة عن المدن الساحلية ويعتمد هذا التكوين في حياته المعيشية على الاقتصاد الزراعي، ويمكن القول بأن حالة السكان مرتبطة بالخصوص بالأوضاع الصحية السائدة بالمغرب من بروز الاوبئة وانعكاساتها على النسق الديمغرافي وقد كانت طرق العلاج العصرية التي جاء بها الاطباء الاوروبيين ابتداءاً من القرن الثامن عشر مقتصرة على اصحاب البلاط بالدرجة الاولى، اما باقي السكان فكانوا يستعملون اساليب تقليدية للاستشفاء، كما ان وجدت العديد من الامراض والاوبئة مثل الطاعون والجدري وحمى التيفوئيد والكوليرا، اذ ظهر وباء جديد في عام (١٨١٨ – ١٨٢٠م)، وبعدها وباء الكوليرا بفاس في عام (١٨٣٤ – ١٨٣٥م)، الذي افزع الناس وتعطلت الاسواق خوفاً منه ليظهر في عدة سنوات متتالية من بينها عام (١٨٥١ – ١٨٦٩م) وحتى عام (١٨٩٦م) وقد أدى هذا بدوره الى قلب الموازين اذ تضرر المخزن وضعفت مؤسساته وجهازه الاداري بشكل كبير(٦).

ومن جانب اخر، فإن النظام الاقتصادي كان قائم على تقنيات بسيطة وملكيات زراعية صغيرة وانتاجية ضعيفة والخاضع من جهة اخرى للأزمات الغذائية الدورية والمانع بالتالي لتطور قوى الانتاج، النمط الذي تصفه بعض الدراسات بـــــ (اقتصاد القلة) او (اقتصاد عدم التراكم) ويفسر هذا الاقتصاد العتيق ضعف امكانات الدولة لعجزها عن وضع جهاز مكثف من الاعوان

يعززهم جهاز عسكري منظم وتقاليد ادارية مرسومة من شأنها ان تراقب القبائل، ومن هنا كانت سلطتها تتراوح على الدوام بين المد والجزر[٧].

كما أسهم سوء الوضع الاقتصادي في اشعال نار الفتن، ففي سنة (١٨١٢م) تضررت المزارع في الاقاليم الجنوبية نتيجة اجتياح الجراد ونقص في تساقط الامطار وقد مثل ذلك اول ازمة فلاحية شهدتها البلاد منذُ سنة (١٧٩٨م) وفي سنة (١٨١٣م) ارتفعت اسعار الزرع ولم يؤثر ذلك فقط على مداخيل المخزن بل خلق تذمراً بين افراد سكان المنطقة الذين وجدوا أنفسهم عاجزين عن تسديد واجباتهم الضريبية[٨].

ثَانِياً- التَّنافُس الاوروبّي حَولَ المَغرب (١٨٣٠ – ١٨٨٨م):

تعد بلاد المغرب الاقصى من البلدان المهمة لما لها اهمية استراتيجية ميزتها عن البلاد المجاورة لها، اذ ان العوامل الجغرافية تحكمت بشكل كبير في مسيرة تاريخ المغرب، فيعد هذا البلد ملتقى جغرافياً وتاريخياً وايضاً حضارياً مما جعله يشكل نموذج وحيد في شمال افريقيا لأنه محاط بحدود جغرافية طبيعية حقيقية فهو الجزء الواقع في اقصى الشمال الغربي من افريقيا، يحده شرقاً الجزائر وغرباً المحيط الاطلسي وشمالاً البحر المتوسط وجبل طارق وجنوباً الصحراء الكبرى، كما له واجهة اطلسية طولها (٢٥٠٠) كم وواجهة متوسطية تبلغ (٤٦٨) كم وهي ميزات زادت من قيمة المغرب الجغرافية، كما تعد منطقة المغرب الاقصى الجزء الافريقي الاقرب الى اوروبا والتي لا يفصلها عنها الا مضيق جبل طارق بـ (١٤) كم[٩].

والواقع ان الاهمية الاستراتيجية للمغرب الاقصى على مستوى البحر المتوسط والمحيط الاطلسي معاً وكونه يقع على الطريق من جنوب غرب اوروبا الى جنوب افريقيا، جعل الاوروبيين يوجهون انظارهم باتجاهه، وتعود الاطماع الاستعمارية الى بلاد المغرب الى عقود طويلة جداً ظهرت مع بداية الاستكشافات الجغرافية التي قامت بها البرتغال واسبانيا كل هذا من اجل الحصول على مصادر الثروة التي تملكها تلك البلاد، فبريطانيا مثلاً كان سبب اهتمامها بالمغرب الاقصى اقتصادي وسياسي وكان الاهتمام الاخير هو الذي منع اية دولة اوروبية قوية من ترسيخ اقدامها في ساحل مراكش الشمالي والذي يطل بدوره على البحر المتوسط وذلك حتى لا يكون وجودها هناك مهدداً لحصن جبل طارق[١٠].

كان اعظم خطر على المغرب هو احتلال فرنسا للجزائر عام (١٨٣٠م) ومن خلالها استطاعت فرنسا الامتداد شرقاً وغرباً، فمشكلة الحدود كانت اهم عنصر استخدمه الفرنسيون في الضغط على المغرب الاقصى، ولقد بدى واضحاً الدخول القوي للدبلوماسية البريطانية في

القضـــية الجزائرية منذ الوهلة الاولى، ويعود ذلك الى جملة من الاعتبارات، فقد ادركت بريطانيا ان التوسـع الفرنسـي في البحر المتوسـط يعني القضـاء على مصـالحها التجارية والسـياسـية والاســـتراتيجية في المنطقة وبالتالي تعرض مناطق نفوذها وارتكازها للخطر، وفقدانها لمناطق تمركزها في البحر المتوســـط ســـيؤثر تأثيراً كبيراً على طريقها المؤدي الى الهند كما يؤثر على تجارتها الخارجية. وفي الوقت نفسـه طلب السـلطان المغربي عبد الرحمن بن هشـام (١٨٢٢ – ١٨٥٩م) من القنصل البريطاني في المغرب القديم له النصيحة فقام الاخير بتحذير السلطان من انه سيواجه كارثة إذا ما تحدى فرنسا! بسبب تفوقها الساحق في السلاح لذلك كانت تلك النصيحة وقعها على السلطان الذي استجاب لمطالب الفرنسيين والتي تتلخص في توثيق العلاقات الفرنسية المغربية والتزام الحياد وعدم التدخل في شـــؤون الجزائر نهائياً، الا ان الاحداث تطورت على المسـتوى العسـكري، وبعد فشـل السـلطان في تدخله المباشـر في القضـية الجزائرية، اخذ يسـاند ويدعم الامير عبد القادر الجزائري في كفاحه ضـد المسـتعمرين الفرنسـيين مما أدى الى نشـوب معركة اسلي سنة (١٨٤٤م) بين فرنسـا والمغرب فكانت تلك المعركة اول مجابهة عسكرية بين الجيش الفرنسي والجيش المغربي وانتهت بهزيمة المغرب في ١٤ اب ١٨٤٤[١١].

وعقب هزيمة الجيش المغربي في (اســـلي) تم تحديد العلاقات بين الســـلطان وفرنســـا باتفاقيتان موقعتان بين فرنســـا والمغرب وهما اتفاقية طنجة التي وقعت في العاشـــر من ايلول (١٨٤٤م) واتفاقية لآلة مغنية في عام (١٨٤٥م)، ومنحت فرنســـا بموجب هذه الاتفاقيات على حق الامتياز بالمقارنة مع الدول الاوروبية الاخرى وفرضـــت فرنســـا على المغرب مجموعة من القيود تخص القوات المغربية وتحديد عددها، فضلاً عن تحديد الحدود المغربية الجزائرية[١٢].

من جانب اخر، فقد انتهت (اســـلي) على اثر تهديد بريطانيا لفرنســـا عقب ما عزمت الاخيرة على السـير قدماً نحو فاس وكان لهذا الموقف البريطاني اثره على سـلطان المغرب الذي صار ينظر لبريطانيا نظرة الحليف وهي النظرة التي استغلتها الاخيرة وحاولت توطيد علاقاتها مع المغرب في ظل خلافاته مع فرنســا واســبانيا، فعقدت معه معاهدة في التاســع من كانون الاول (١٨٥٦م) حصـــلت بموجبها على العديد من الامتيازات التي من شـــأنها ان تمس ســـيادة المغرب[١٣].

في الواقع ان هزيمة (اسلي) شكلت منعطفاً مهماً في طبيعة العلاقات المغربية الاوروبية فقد انكشـفت ضـعف المغرب وقتذاك، فطمعت اسـبانيا باحتلال اجزاء من اراضـيه واصـطنعت خلافاً مع المغرب حول حدود منطقة سـبتة، اذ يعدها الاسـبان ارضـاً اسـبانية والمغاربة يعدونها

ارضاً مغتصبة، وفي آب (١٨٥٩م) عمد الجيش الاسباني الى بناء جدار عازل طوق مدينة سبتة وأدى ذلك الى انتفاض قبيلة انجرة المكلفة بحماية سبتة من الدولة، وقاد رفض الاسبان الى صدام مسلح قتل فيه عدد من الجنود الاسبان وهدم السياج وحرق العلم الاسباني، وعلى اثر ذلك قدمت الحكومة الاسبانية مطالب تعجيزية منها تسليم وجهاء قبيلة انجرة وحق قبيلة اسبانيا في تسييج اي منطقة تراها ضرورية لأمنها وهي تتوقع رفض الحكومة المغربية لمطاليبها، وبذا فهي خلقت ذريعة للحرب ضد المغرب، الامر الذي ادى الى نشوب حرب تطوان بين البلدين في عام (١٨٦٠م) اسفر عن احتلال تطوان في العام نفسه، تلا ذلك اتفاق بالغ الاهمية فقد استولت على مواقع في الصحراء المغربية افني على الساحل الاطلسي والساقية الحمراء ووادي الذهب والتأكيد على نظام حماية الاشخاص ومنح اسبانيا حق استيراد بضائع المغرب وحق صيد الاسماك على السواحل المغربية، كما فرضت غرامة حربية على المغرب مقدارها اربعة ملايين باوند استرليني، و١٠٥ فرنك ذهبي فرنسي فضلاً عن اشراف اسبانيا على الموانئ الشمالية وبقاء الجيش الاسباني في تطوان الى ان تدفع المغرب الغرامة المفروضة عليها(١٤).

وفي السياق نفسه، قدمت بريطانيا الدعم للمغرب لكي تؤدي الغرامة المفروضة عليها لذلك استطاعت المغرب ادائها خلال سنتين بفضل قرض البنوك الانكليزية، وترجع هذه المساعدة الى موقف بريطانيا التي كانت تراقب بحذر المشاريع الفرنسية والاسبانية، فممثلوها الدبلوماسيين هم الذين اوقفوا الحكومة الفرنسية التي كانت تطمع بعد معركة اسلي الى تحديد حدود الجزائر عند وادي ملوية، كما اوقفوا الحكومة الاسبانية سنة (١٨٦٠م) التي اضطرت الى توقيف زحف جيشها نحو طنجة واخلاء تطوان ذلك ان همها الكبير كان يتمثل في منع اقامة اي دولة قومية امام جبل طارق وان عدم اهتمامها الظاهري بالمغرب مكنها من اكتساب نفوذ متفوق ستوظفه لاحقاً وفقاً لمصالحها الاقتصادية(١٥).

وقدر تعلق الامر بجبل طارق، فقد عد ذلك المضيق حجر الاساس في العلاقات الاسبانية البريطانية فهو بالنسبة الى اسبانيا مفتاحاً لسياداتها من منظور متعدد من الناحية التجارية والاستراتيجية والامنية، ولاسيما انه جزء من الاراضي الاسبانية فهو مدخل جزر الكناري ويشكل حدودها الخارجية، فيما عدته بريطانيا قاعدة بحرية ذات موقع إستراتيجي، وأحد رموز الهيمنة ودليل تفوقهم وبحسب اعتقادهم ان اسبانيا لا تمتلك القوة الكافية لمواجهة الاطماع الاوروبية بشأن تلك النقطة الاستراتيجية، وعليه تقع مسؤولية حمايتها على عاتق بريطانيا. وبذلت اسبانيا محاولات عديدة منذ عام (١٧٠٤م) لاستعادة جبل طارق، الا انها فشلت في ذلك، حتى

اصبحت مسألة عودته للسيادة الاسبانية اهم ما يشغل اسبانيا سياسياً وعسكرياً واصبحت مسألة جبل طارق نقطة الخلاف الرئيسية في العلاقات الاسبانية – البريطانية(١٦).

من جانب اخر، ان المعاهدة المغربية الاسبانية لعام (١٨٦١م) اعطت لفرنسا حافزاً على المطالبة بالمثل ولم يمض وقت طويل حتى شرعت فرنسا في مفاوضة المغرب ووقعت معه تسوية في التاسع عشر من اب (١٨٦٣م) حصلت بموجبها على امتيازات ترعى بها مصالحها التجارية في البلاد وأكدت بدورها على حماية الاشخاص المغاربة.

وعليه فقد وضعت كل من معاهدة (١٨٥٦م) واتفاقية (١٨٦١م) وتسوية (١٩٦٣م) الاسس القانونية لحماية الدبلوماسية ونظام التسلط على المغرب وفتحت عهداً للمنافسة الشديدة فدخلت الميدان ايضاً بلجيكا والولايات المتحدة وسردينيا والسويد ولو بأقل وطأة، وهكذا شرعت كل من فرنسا واسبانيا وبريطانيا وغيرهم في اقامة وسائل لتأثير والاستمالة منذُ توقيع المعاهدات، فبريطانيا مثلاً اقامة قناصل لها في كل الموانئ المفتوحة للتجارة وكذلك اسبانيا التي اقامت هيئة كاملة للتمثيل وتلتها فرنسا ثم اصبح للممثل القائم بالأعمال في طنجة مرتبة الوزير وكان اتصال الممثلين مع المخزن والسلطان يتم بواسطة نائب او ممثل للسلطان يقيم في طنجة ايضاً(١٧).

وعند اعتلاء السلطان الحسن الاول (١٨٧٣ – ١٨٩٤م) سدة الحكم في المغرب كان من بين القضايا التي واجهته ورأى التعجيل بتحقيقها هي تطويق داء الحماية الذي اصاب الكثير من رعاياه وعطل ادارة الدولة وقوانينها، فضلاً عن ذلك فإن الحماية تشكل مصدر للخلافات بين المغرب والدول الاوروبية التي قد تنذر بقيام الحرب بينهم، فأخذ يتصل بالدبلوماسيين المعتمدين وهما السير دارموند هاي الوزير المفوض بالدرجة الاولى والسير تيسو وزير فرنسا المفوض بالدرجة الثانية بواسطة سفيره محمد الزبدي الرباطي من اجل وضع حد للإسراف في منح الحماية والتقييد بالشروط المتفق عليها في المعاهدات السابقة وتم طرح الموضوع في مذكرة عرفت بمذكرة طنجة في العاشر من اذار (١٨٧٧م) واستمرت النقاشات والاجتماعات حول تلك المذكرة الى عام (١٨٧٩م) ولكنها لم تصل الى اي نتيجة، وهذا ما اقلق الحسن الاول وحمله الى العمل من واجب عقد مؤتمر دولي وشاركه في تلك الرغبة السفير دارموند هاي الذي كان مقتنعاً بأهمية عقد المؤتمر خارج المغرب(١٨).

وعليه، فقد افتتح مؤتمر مدريد في السادس عشر من ايار عام (١٨٨٠م) وحضرته خمسة عشر دولة، ودارت نقاشات طويلة في المؤتمر استمرت لستة جلسات وكانت كل دولة اوروبية تراعي مصالحها على حساب الطرف الاخر، فبريطانيا كان يهمها الجانب الاقتصادي

وتمسك مصالحها في جبل طارق وفرنسا تسعى الى توسيع دائرة الحماية القنصلية خاصة بعد نجاحها في معركة اسلي عام (١٨٤٤م) وانتهى المؤتمر في الثالث من تموز (١٨٨٠م) بتوقيع اتفاقية تضمن ثمانية عشر مادة، حددت قانون الحماية والتجنيس، ولم يحصل المغرب على شيء مما كان يرغب فيه، لان المؤتمر كان اوروبياً لتنسيق الوجود الاوروبي في المغرب واعتبر ممثل فرنسا ان نتائج مؤتمر مدريد يعد نصراً لفرنسا على اساس معاهدة عام ١٨٦٣[١٩].

ومن الجدير بالذكر، ان مؤتمر مدريد انتهى بعد ان فقد المغرب حريته بسبب الامتيازات التي منحت للمحميين اعفتهم من الضرائب ومن الخدمة العسكرية هذا من ناحية ومن ناحية اخرى منح هؤلاء المحميين امتيازات عدم الخضوع للقضاء المغربي، لذلك لم ينجح السلطان الحسن الاول من حل المشاكل السياسية على الرغم من لجوئه الى طلب مساعدة بريطانيا للتقليل من الاطماع الفرنسية في المغرب وكذلك طلب مساعدة المانيا فعقدت معاهدة (١٨٩٠م) منحت المانيا بموجبها الامتيازات التي تتمتع بها الدول الاخرى ومن بينها حرية اقامة البيوت التجارية في جميع الموانئ[٢٠].

وفي الواقع ان اطماع فرنسا واسبانيا قد زادت بعد وفاة السلطان الحسن الاول وتولي اولاده عبد العزيز (١٨٩٤ – ١٩٠٨م) وعبد الحفيظ (١٩٠٨ – ١٩١٢م)، فقد اتفقت فرنسا واسبانيا في السابع والعشرين من شهر حزيران عام (١٩٠٠م) على اقسام الاجزاء الجنوبية من المغرب ونالت اسبانيا مدينة (ريودي اورو) واخذت فرنسا موريتانيا واضطر السلطان عبد العزيز الى قبول خسارته لافني في العشرين من تموز (١٩٠١م)[٢١].

المَبحَث الثَّانِي: الاتِّفاقِيَّات الوديَّة الاوروبيَّة

أَوَّلاً– الاتِّفاق الفَرنسِي – الإيطَالِي عَام (١٩٠٢م):

ارادت ايطاليا ان تلعب دوراً في السياسة الدولية استكمالاً للوحدة الايطالية عام (١٨٧٠م) التي شكلت نقطة انطلاق ايطاليا في سياسة الاستعمار لشعوب افريقيا، فضلاً عن ذلك فإن الايطاليون يعتبرون انفسهم ورثة الامبراطورية الرومانية[٢٢]، فأرادوا التوسع في شمال افريقيا الذي يعد اهم جزء من اجزاء الامبراطورية الرومانية القديمة، الا ان مصالحها اصطدمت مع فرنسا، اذ ان الاخيرة فرضت سيطرتها على تونس في عام (١٨٨١م)، فساءت العلاقة بين الاثنين واتجهت ايطاليا نحو ارتيريا ولكنها لم تحقق اي نجاح وهزمت على يد الارتيريين في موقعة عدوة عام (١٨٩٦م)، مما دفعهم الى اعادة التفكير في امتلاك اراضي جديدة في شمال افريقيا وبدأوا في مضايقة فرنسا في كل من المغرب وطرابلس الغرب[٢٣].

وعلى الرغم من ذلك، فقد تحسنت العلاقات الفرنسية – الايطالية في اواخر القرن التاسع عشر، اذ عقدت معاهدة بينهما في عام (١٨٩٦م) توصلت فيها الى حل مشكلة تونس بشأن الرعايا الايطاليين المتواجدين فيها، كما عقد معاهدة تجارية بين الدولتين في عام (١٨٩٨م) انهت فيها الحرب الكمركية، فضلاً عن ذلك فقد عقد دلكاسية (١٨٩٩ – ١٩٠٥م) وزير خارجية فرنسا معاهدة مع ايطاليا في ايلول (١٩٠٠م) عندما انتهز فرصة الازمة الاقتصادية التي واجهتها وحاجتاه الى الرأسمال اتفق فيها على اطلاق فرنسا يد ايطاليا في ليبيا مقابل اطلاق فرنسا يدها في المغرب، فضلاً عن تعهد ايطاليا بعدم اتخاذ موقف معاد لفرنسا عند تجديد الحلف الثلاثي، وتعد تلك المعاهدة البداية لإخراج ايطاليا من الحلف الثلاثي[٢٤].

وفي الثلاثين من حزيران عام (١٩٠٢م) عقدت فرنسا معاهدة مع ايطاليا تخلصت بموجبها من الاطماع الايطالية في المغرب، اذ نصت تلك الاتفاقية على حرية ايطاليا في زيادة نفوذها في ليبيا مقابل إطلاق يد فرنسا في المغرب وعدم مضايقتها في ذلك، كما نصت على ان في حال تعرض فرنسا الى اي هجوم من احدى الدول فإن ايطاليا تلتزم الحياد التام ولن تعقد اي بروتوكول او اتفاقية عسكرية دولية لا تتفق مع هذا الامر[٢٥].

ثَانِياً– الاتّفاق الفَرنسِي – البريطَانِي عام (١٩٠٤م):

بدأت بريطانيا عقب ازمة فاشودة عام (١٨٩٨م)، بإصلاح علاقاتها مع فرنسا لتأمين مركزها في البحر المتوسط ومصر على وجه الخصوص، كما ان قلق بريطانيا من الاسطول الالماني دفع بريطانيا الى السعي للحصول على تأييد فرنسا بهدف تحقيق مشاريعها الاستعمارية، اذ ان المانيا لم تكتف بمزاحمتها في الاسواق الاجنبية وفي تملك المستعمرات في مختلف ارجاء العالم، بل صرح الامبراطور وليم الثاني عام (١٨٩٨م) بأن مستقبل بلاده مرهون بسيطرتها على امواج البحار واظهر تصميمه القاطع على خلق اسطول عظيم لألمانيا يعزز مكانتها الاولى بين الدول العظمى[٢٦].

كما ان الدبلوماسية الالمانية رغم المعاهدة البريطانية لعام (١٨٩٩م) نشطة للغاية من اجل تنفيذ مشروع خط حديد بغداد – برلين ذلك الخط الذي كان في نظر بريطانيا رأس حربة مصوبة الى الهند البريطانية، فضلاً عن ذلك فإن بريطانيا لا تريد الوقوع في صدام مع فرنسا خاصة في المناطق التي تعتبرها الاخيرة مجال حيوي لها مثل المغرب، لأجل ذلك كله عملت على تقوية العلاقة بينها وبين فرنسا، وقد ساعدها في انتهاج تلك السياسة هو تسلم دلكاسية منصب وزارة الخارجية الذي يعد من ابرز الدعاة الى سياسة التقارب مع بريطانيا، فضلاً عن

اعجاب الملك إدوارد السابع بالمجتمع الفرنسي وزيارته المتكررة الى باريس ساعد ايضاً على ايجاد التقارب بين الدولتين(٢٧).

كان لبريطانيا مصالح تجارية واستراتيجية في المغرب، فبالنسبة لجانب التجاري، فبريطانيا تحتل المرتبة الاولى في التجارة الخارجية لمراكش اذ بلغت قيمة المبادلات بينها وبين مراكش ٣٤ مليون فرنك مقابل ٢٠ مليون فرنك لفرنسا، ولم ترجح كفة الفرنسيين الا بعد عام (١٩٠٦م)، اما في الجانب الاستراتيجي فهو يتمثل في محافظتها على وضع طنجة حتى ان ممثلها هاي كان يسمي نفسه حارس بوابة المتوسط، لذا ان مصالح بريطانيا في المغرب تقتصر على امرين، الميدان الاقتصادي والاستراتيجي الذي يتمثل في المحافظة على حياد طنجة(٢٨).

تهيأت الظروف للتقارب بين الدولتين وقامت مفاوضات بين الاطراف المعنية واشترك فيها كل من اللورد كرومر المعتمدة البريطاني في مصر واللورد لاندسون وزير الخارجية البريطانية ومن الجانب الفرنسي دلكاسية وبول كامبون السفير الفرنسي في لندن، وكان كرومر يحث حكومته للوصول الى اتفاق مع فرنسا بشأن مطالبها في شمال افريقيا بعد موافقة الفرنسيين على ان تقع مصر في دائرة النفوذ البريطاني، وسعى جاهداً من اجل كسب رضى فرنسا حتى انه اقترح تغيير اسم فاشودة التي اصبحت رمزاً لإذلال فرنسا وللعداوة بين الدولتين(٢٩).

وحسب الوثائق البريطانية بدأ (لاندسون) منذُ صيف عام (١٩٠٣م) يفاتح الحكومة الفرنسية في إمكان ربط المسألة المصرية بموضوع مراكش في الميدانيين السياسي والاقتصادي كما ان كرومر قد حث لاندسون على اهمية المسألة المصرية مهما كلف ذلك من تنازلات في مراكش، وعلى اية حال فقد قبلت فرنسا ربط المسألة المصرية بمسألة استعمار افريقيا وحينئذ عرضت الحكومة البريطانية مطالبها في مصر وهي الاشراف على المشروعات الاقتصادية وانهاء العراقيل التي يقيمها الحلف الفرنسي الروسي في وجه الادارة البريطانية في مصر، فضلاً عن ذلك موافقة فرنسا على حياد طنجة وحرية التجارة في مراكش، مقابل اعتراف بريطانيا لفرنسا بالانفراد بالإصلاحات اللازمة في مراكش(٣٠).

تعثرت المفاوضات بين الدولتين أكثر من مرة ولكن في النهاية وصل الطرفان لاتفاق ودي وقع في الثامن من نيسان (١٩٠٤م) وقد وقعه عن الجانب الفرنسي (كامبون) وعن الجانب البريطاني (لاندسون) وشمل الاتفاق تسوية خلافات استعمارية في مناطق اخرى، ومما يلاحظ في ذلك الاتفاق هو ان بعض البنود قد ورد في القسم العلني وبقي بعضها الاخر سراً حتى عام (١٩١١م)(٣١).

تضـــمن الاتفاق الودي الفرنســـي – البريطاني لعام (١٩٠٤م) بنود عدة، اذ احتوى على تســعة مواد علنية وخمســة مواد ســرية، تشــير البنود العلنية الى ان الاتفاق يتعلق فقط بمســألة الاصــلاحات الادارية والاقتصــادية وغير ذلك فيكون لبريطانيا مطلق الحرية في مصــر ولفرنســا نفس الحرية في مراكش، ولكن تتعهد الدولتان بعدم تغيير الوضــع الســياســي الراهن في البلدين، وبموجب هذا الاتفاق تتعهد فرنســا في المادة الاولى بعدم تحديد موعد لإنهاء احتلال مصــر[٣٢]، وفي المادة الثانية اعلنت فرنسا بأنها لا ترغب في تغيير الوضعية السياسية في مراكش، وتعترف الحكومة البريطانية ان لفرنســا بصــفة خاصــة ولكونها دولة مجاورة للمغرب بمســاحة واســعة ان تحافظ على النظام في تلك البلاد، وان تقدم له المساعدات لكل الاصــلاحات الاقتصــادية والمالية والعسكرية اللازمة، كما اعلنت بأنها لن تعرقل عمل فرنسا بهذا الخصوص شريطة الا يمس هذا العمل بالحقوق التي تتمتع بها بريطانيا في المغرب بموجب المعاهدات والاتفاقيات والاعراف بما فيها حق الملاحة الســـاحلية بين الموانئ المغربية الذي تتمتع بها الســـفن البريطانية منذ ســـنة (١٩٠١م)[٣٣].

وتؤكد المادة الرابعة على تمســك الدولتين بمبدأ حرية التجارة في مصـــر ومراكش وعدم التمييز في الرسـوم الكمركية وتعريفات النقل في السـكك الحديدية في مصـر والمغرب، ونصـت المادة الســادســة على قبول بريطانيا حرية الملاحة في قناة الســويس، ومن النقاط المهمة المتفق حولها هي المادة السابعة التي نصت على حياد جبل طارق وعدم جواز تحصين المنطقة الواقعة بين مليلية والمرتفعات المشــرفة على الضــفة اليمنى لنهر ســبو وذلك ضــماناً لحرية المرور في مضيق جبل طارق[٣٤].

ولم يغفل بنود الاتفاق عن المصـــالح الاســـبانية في المغرب، فلاندســون كان يعلم تماماً مدى حســاســية الاســبان حول ذلك الموضــوع وكيف ان يمثل مجالاً حيوياً مهم، ثم ان الاســبان كانوا قد رفضـــوا من قبل الاتفاق مع فرنســـا دون علم بريطانيا فترد بريطانيا لهم بعض الجميل، لذلك وضــعت المادة الثامنة وضــع اسبانيا على النحو الاتي: **نظراً لشــعور الصــادقة التي تكنها الدولتان نحو اسبانيا فإنهما تراعيان مصالحهما في مراكش ولذا ستقوم فرنسا بالتفاهم معها في هذا الشأن ثم تبلغ ما تصل اليه من اتفاق الى الحكومة البريطانية**[٣٥].

اما البنود الســرية فقد نصـــت على انه اذ اضـــطرت احدى الدولتين بحكم الظروف الى تغيير سياستها ازاء مصر او المغرب فإن التعهدات المتفق حولها في المواد (٤، ٦، ٧) الا بقاء على نظام القضـاء والامتيازات الممنوحة للأجانب في مصـر دون تغيير الا اذا رأت بريطانيا ذلك

الامر ونفسه ينطبق على المغرب، كما اتفقت الحكومتان على ان بعض من الاراضي المراكشية المتاخمة الى مليلة وسبتة والمواقع الحصينة الاخرى يجب في اليوم الذي يكف فيه السلطان عن ممارسة سلطته عليها، ان تصبح في منطقة النفوذ الاسباني وان ادارة الساحل من مليلية في مرتفعات الشاطئ الايمن في سيبو سيعهد بها الى السباني والتي يجب ان تتعهد هذه الاخيرة بأن لا تبني تحصينات على طول هذا الشاطئ لضمان المرور الحر من مضيق جبل طارق، كما جاء في الاتفاق بأن لا يحق لإسبانيا التنازل عما اعطي اليها لدولة اخرى. ويصبح ذلك الاتفاق نافذاً للمفعول حتى ولو رفضتها اسبانيا وتم اخيراً وضع نظام دولي لمنطقة طنجة[٣٦].

وبتوقيع هذه الاتفاقية تمكنت كل من فرنسا وبريطانيا من وضع حد لمنافستهما وصراعاتهما الاستعمارية والتي ميزت القرن التاسع عشر، والتي كادت ان تصل في بعض الاحيان الى صدام مسلح اذ عمل الطرفان في هذا الاتفاق للحصول على تنازلات متقابلة ومتعادلة وتدريجية في كلا البلدين، بمعنى انه قد اصبح وضع فرنسا في المغرب مثل وضع بريطانيا في مصر ولاشك ان هذا الاتفاق لم يكن ليمر دون ان يثير التعليقات لاسيما من الجانبين المعنيين، فقد استقبل هذا الحدث بالرضا على المستويين الرسمي والشعبي فالرئيس الفرنسي يصرح بأنه لم يشعر بالسعادة كما شعر بمناسبة عقد الوفاق الودي واعتبره ذا اهمية ليس لفرنسا وبريطانيا فحسب بل بالنسبة للعالم كله وعلى نفس المنوال سارت الصحف في البلدين اذ ابدت بدورها ارتياحاً تجاه هذه الخطوة[٣٧].

اما موقف السلطان المغربي عبد العزيز فقد تألم لعقد اتفاق خاص ببلاده دون علمه وموافقته، واذهلته الحقيقة المؤلمة حتى لم يعد يدري كيف يحدد موقفه تماماً ومما زاد من الم السلطان ان بريطانيا التي كان لايزال يعتبرها صديقة له كانت أحد الطرفين في ذلك الاتفاق واتخذ السلطان موقفاً غاية في التحفظ ازاء الوفاق حتى انه رفض مناقشة الموضوع مع وزراءه[٣٨].

ومن الجدير بالذكر، ان الاتفاق الودي ازال أخطر عقبة دولية امام فرنسا ومهد لها كي تفرض رغباتها على اسبانيا وظهر تماسك الدولتان اثناء مؤتمر الجزيرة وخلال ازمة اغادير، مما مكن فرنسا من التغلب على المعارضة الالمانية، وصار للاتفاق الودي مغزى بعيد في تاريخ كل من بريطانيا وفرنسا، فيعد ذلك الاتفاق نواة للكتلة الانكليزية الفرنسية الروسية التي حاربت المانيا في الحرب العالمية الاولى[٣٩].

ثَالِثاً– الوفاق الفَرنسي – الإسباني عام (١٩٠٤م):

بقيت اسـبانيا حتى نهاية القرن التاسـع عشـر عاجزة عن احتلال المغرب وذلك لوجود المصـالح الفرنسـية والبريطانية في المغرب، الا انها في مطلع القرن العشـرين حاولت ان تشـارك بريطانيا وفرنسا في السياسة الاستعمارية، فدخلت في مفاوضات مع فرنسا عام (١٩٠٢م) لتقسيم المغرب، وجاءت الصيغة النهائية لمشروع المعاهدة الفرنسية الاسبانية (الاتفاق الغير مولود) منح منطقتي نفوذ احداهما في الشـمال تمتد من مصـب وادي سـيبو على الاطلسـي حتى الملوية على البحر المتوسـط وتشـمل منطقة الريف كلها ومدن تطوان واصـيلا والعرائش والقصـر الكبير وتازة وفاس، اما المنطقة الثانية في الجنوب وتمتد من وادي الذهب الى جبال الاطلس ويدخل فيها ميناء اغادير ووادي نون ودعة يضـــاف الى ذلك اعترفت مقدمة المعاهدة بالعوامل التي تبرر ادعاءات اســـبانيا في المغرب وهي القرب الجغرافي والتواجد التاريخي في الثغور القديمة وان لإســـبانيا الحق في تعويض مســـتعمراتها الامريكية التي فقدتها في الحرب مع الولايات المتحدة بأخرى في افريقيا وأكد المشـــرع على مبدأ حياد طنجة وســـرية الاتفاق، وبالرغم من كل هذه الامتيازات التي منحت لإسـبانيا في المغرب، الا انها رفضـت التوقيع على الاتفاق خشـية من الموقف البريطاني وعلى اثر هذا تبين لفرنسـا ان الطريق الى مدريد يمر من لندن ولذلك سـعت فرنســـا الى التقارب مع بريطانيا وعلى اثره تم عقد الاتفاق الودي الفرنســـي البريطاني عام (١٩٠٤م)[٤٠].

وبموجب الاتفاق الودي الفرنسـي البريطاني كان على فرنسـا ان تعقد مع اسـبانيا اتفاقية لتحديد وضع اسبانيا في المغرب، فبدأت المفاوضات منذُ الثامن عشر من نيسان عام (١٩٠٤م) وواجهته الكثير من العقبات تمثلت في احتجاج اسـبانيا على مناطق نفوذها بحجة انها صـغيرة الحجم مقارنة لمناطق نفوذ فرنسـا التي اقرت في مشـروع معاهدة (الاتفاق الغير مولود) سـنة (١٩٠٢م)، وان التقســيم الجديد قد اخرج فاس وتازة من منطقة النفوذ الاســبانية، وقد اجابت الحكومة الفرنسـية عن طريق وزير خارجيتها دلكاسـية بأن فرنسـا قد ضـحت بمصـالح اخرى للوصول الى المغرب ومن حقها ان تحصل على نصيب اكبر ثم ان الاتفاق الودي لا يشير الى حقوق اسـبانيا في المنطقة الجنوبية، وفرنسـا مسـتعدة مع ذلك اعطاء اسـبانيا جزءاً صـغيراً من الجنوب ولكن بدون اقليم السوس، ثم تساهل دلكاسية قليلاً في توسيع منطقة الريف واصبحت منطقة النفوذ المبدئية حسب اتفاقية (١٩٠٤م) توازي تقريباً خمس المنطقة الفرنسية[٤١].

اما نقطة الخلاف الثانية فتتعلق بالإصـلاحات وحسـب الاتفاق الودي كانت فرنسـا تأخذ على عاتقها الاصـــلاحات المالية والادارية والاقتصـــادية فمن المتوقع تترك لإســبانيا تولي هذه

الشؤون في منطقتها ولكن الاسبان فضلوا على ذلك المشاركة الثنائية على اقتصاد البلاد كلها وابدى الوفد الفرنسي استعداداً للتساهل في بعض الجوانب ولكن فرنسا تمسكت بوجوب تقييد حرية عمل اسبانيا في منطقة نفوذها وباحتفاظها بحق التدخل في شؤون المنطقة الاسبانية مادام اتفاق ابريل (١٩٠٤م) يعطيها وحدها الحق في تقديم كل ما يلزم المغرب من مساعدات دون تحديد المناطق، كما تركز الخلاف حول نقطة اخرى وهي اصرار فرنسا على سرية الاتفاق، واخيراً حل الخلاف بتقسيم الاتفاقية الى قسمين علني وسري(٤٢).

وعلى اية حال؛ تم توقيع الاتفاقية من قبل (دلكاسية وليون كاستليو) في الثالث من تشرين الاول (١٩٠٤م)، وتألفت من شقتين علني نشر في الثامن من الشهر نفسه والشق الثاني سري نشر في صحيفة باريس الفرنسية في تشرين الثاني عام (١٩١١م)، أكد النص العلني للاتفاقية حقوق كل من اسبانيا وفرنسا، ومصالحهما في الساحل المتوسطي المغربي بالنسبة الى اسبانيا، والجزائر بالنسبة الى فرنسا، كما اعترفت اسبانيا بالاتفاقية الفرنسية – البريطانية بشأن المغرب، بيد ان التناقض تجلى في تأكيد طرفي الاتفاقية على تمسكهما بقوة بوحدة وسلامة الاراضي المغربية في ظل سيادة السلطان وهذا نقيض نواياهم الحقيقة المنضوية في المواد السرية من الاتفاقية ذاتية، واصرار اسبانيا بممارسة السيادة على مناطق نفوذها بشكل فوري، اما الشق السري فقد تضمنت المادة الاولى منه قبول اسبانيا بالاتفاقية الفرنسية – البريطانية بشأن المغرب لعام (١٩٠٤م)، في حين حددت المادة الثانية منطقة النفوذ الاسبانية في المغرب، مما اوصلها عند نقطة، بشكل مباشر الى شاطئ المحيط الاطلسي عند بحيرة المرجة الزرقاء، والحق لم تكن المادة الثانية متوازنة فهي من جانب منحت فرنسا كل الصلاحيات في ممارسة سلطتها على مناطق نفوذها، الا انها من جانب اخر قيدت اسبانيا اذ اشترطت هذه المادة بعدم التصرف في مناطق نفوذها ولمدة خمس عشرة سنة، او في حالة انهيار الوضع الراهن، اما المادة الثالثة فإنها منحت حرية العمل للإسبان في مناطق نفوذها عند انهيار الوضع الراهن، في حين سمحت فرنسا لإسبانيا حق الاشراف الجمركي لاثنين من الموانئ المغربية، لقاء القرض الاسباني الى المغرب(٤٣).

وحددت المادة الرابعة موقع فني، وكذلك هو الحال بالنسبة للمادتين الخامسة والسادسة، اذ تم بموجب تلك المواد تحديد مناطق النفوذ الاسباني في جنوب المغرب وشروط العمل هناك، ولم تستثنِ الاتفاقية في المادة السابعة، شرط عدم تنازل اسبانيا بأي شكل كان عن كل او جزء من مناطق نفوذها في المغرب الى دولة ثالثة، اما المادة الثامنة فحضرت الاستعانة بدولة ثالثة،

فيما اذا احتاجتا الى تدخل عسكري، في حين نصت المادة التاسعة على الاعتراف بوضع طنجة الدولي الخاص، اي عزل طنجة عن المغرب، مما سبق يبدو واضحاً ان المادة التاسعة من الاتفاقية الاسبانية – الفرنسية مثلت نقطة انطلاق نحو عزل طنجة ومن ثم تدويلها. ونصت المادة العاشرة على المشاركة الاسبانية – الفرنسية حصراً في المشاريع الاقتصادية في المغرب، من دون مشاركة دولة ثالثة، ثم حددت المادتان الحادية عشرة والثانية عشرة، حق طرفي الاتفاقية في الصيد والملاحة، اما المادة الثالثة عشرة فقد أكدت منع التهريب، وتضمنت المادة الرابعة عشرة شرط حظر التحصينات لمسافة ٣٠ كم جنوب شرق مليلية، في حين اوصت المادة الخامسة عشرة بالوصول الى تفاهم فرنسي – بريطاني بشأن الوضع الاقتصادي في المغرب بعد نفاد المدة المنصوص عليها في المادة الثالثة من الاتفاقية الفرنسية – البريطانية، كما جاء في المادة الاخيرة عدم نشر الاتفاق الا بعد اتفاق مسبق ين الدولتين، او انقضاء المدة المنصوص عليها في المادة الثانية من هذه الاتفاقية[٤٤].

كان هذا الاتفاق نقطة ثالثة أحرزها دلكاسية في سياسته الرامية الى إحاطة مراكش بالاتفاقيات الثنائية مع الدول الاستعمارية، ولم تبقى عقبة امام فرنسا لتحقيق اطماعها في المغرب سوى المانيا التي اثارها اتفاق (فرنسا – بريطانيا – اسبانيا) وتجاهلها هي ومصالحها في المغرب[٤٥].

المَبحَث الثَّالِث: الأَزمة المَغرِبيَّة الأُولى وَمُؤتَمر الجَزِيرَة الخَضرَاء (١٩٠٦م)

ان زيادة النشاط الاسباني في المغرب عقب الاتفاقية الاسبانية – الفرنسية عام (١٩٠٤م) بشأن المغرب، اثار حفيظة المانيا، التي كانت تحلم بالحصول على امتيازات عن طريق اسبانيا من خلال دعمها في مفاوضتها مع فرنسا، الا ان خروج المانيا خالية الوفاض، وتجاهلها من ديلكاسيه أدى الى وقوع أزمة طنجة عام (١٩٠٥م)، التي جاءت بوصفها ردة فعل المانية تجاه اتفاقيتي عام (١٩٠٤م) بشأن المغرب وما تضمنته من بنود سرية[٤٦].

وتعبيراً عن موقف المانيا من هذه الاتفاقيات قام المستشار الالماني بيلو بإقناع الامبراطور وليم الثاني بالزيارة الى طنجة في الحادي والثلاثين من اذار عام (١٩٠٥م)، على اثر طلب السلطان المغربي من المانيا المساعدة ازاء الدول الاستعمارية الطامعة ولم تكن هذه هي المرة الاولى التي يفكر فيها السلطان في الاستعانة بألمانيا وانما حدث مثل ذلك في عام (١٨٩٠م)، وعلى اية حال، عندما وصل الامبراطور وليم الاول الى طنجة واعلن في خطاب القاه هناك بأن المانيا لا تسمح لأي دولة اجنبية بأن تمس سلطة الحاكم الشرعي للمغرب وانه

يأمل ان تفتح المغرب في ظل السيادة الكاملة لسلطانه للمنافسة التجارية السليمة الحرة لجميع الامم دون احتكار او استثناء، كما دعا في الخطاب الى تجاهل اتفاقيتي عام (١٩٠٤م) بشأن المغرب وتأكيد حق المانيا في تقرير مستقبل المانيا، الامر الذي جعل المغاربة ينظرون الى الامبراطور بمقابلة المنقذ والداعم للسلطان المغربي(٤٧).

اعتبرت فرنسا ان خطاب الامبراطور الالماني تهديداً لها، لكن دلكاسية لم يأبه بذلك فقام بإرسال الاساطيل الى السواحل المغربية لإجبار السلطان على قبول الاصلاحات التي اصبح من حق فرنسا الاشراف عليها حسب الاتفاق الودي ولكن تلك الاصلاحات قد لقيت معارضة من قبل السلطان بحجة رفض مجلس الاعيان لها، فاقترح السلطان على دلكاسية عقد مؤتمر دولي وقد لقي هذا الاقتراح تأييداً من المانيا، وعلى اثر ذلك وقع خلاف بين دلكاسية الذي رفض الاذعان الى مطاليب السلطان بعقد مؤتمر دولي، وبين رئيس الوزراء الفرنسي روفييه الذي خشي ان يؤدي التشدد في المسألة المراكشية الى الحرب، ونتج الخلاف عن استقالة دلكاسية من المنصب وعمل روفييه على التفاوض مع المانيا بهذا الخصوص وعرض عليها بع الامتيازات المالية لكن رادوليني السفير الالماني في باريس اصر على تأييد المغرب في عقد مؤتمر دولي وبعد مفاوضات طويلة قبل روفييه بالامر الواقع وتم سحب البعثتين الالمانية والفرنسية من فاس والتوقف عن الضغط على السلطان(٤٨).

تركز الخلاف حول مبدأ عقد المؤتمر فحاول رئيس الوزراء الفرنسي روفييه ان يقنع المانيا بأنه اذا كانت قد قبلت مبدئياً الاتفاق على جدول اعمال المؤتمر فانه من الافضل الاتفاق على المشكلة برمتها بواسطة محادثات ثنائية لكن رادولين السفير الالماني رفض هذه الفكرة وقال انه لابد من قبول مبدأ المؤتمر اولا ثم بعد ذلك يمكن التسليم بمصالح فرنسا فتستطيع القيام بالإصلاحات التي ترغب بإدخالها او حتى اخذ مسؤولية الامن في المنطقة الشرقية وفيما عدا ذلك لابد من مساواة الدول، وافق روفييه على تلك المطاليب وارسل سلطان المغرب عبد العزيز دعوات الى الدول الموقعة على اتفاقية مدريد للحضور الى مؤتمر الجزيرة الخضراء في اسبانيا(٤٩).

تم افتتاح مؤتمر الجزيرة الخضراء في السادس عشر من كانون الثاني عام (١٩٠٦م)، وقد حضره ممثلو ثلاثة عشر دولة وهي المغرب، اسبانيا، فرنسا، بريطانيا، المانيا، ايطاليا، النمسا – المجر، روسيا، الولايات المتحدة الامريكية، بلجيكا، هولندا، البرتغال، السويد، واعتمدوا اللغة الفرنسية في كتابة نصوص في المؤتمر لكونها لغة دبلوماسية(٥٠).

احتدم النقاش خلال المؤتمر اذ كانت تعليمات الوفد المغربي تقتضي بأن يعارض كل ما من شأنه ان يمس استقلال البلاد اما المندوب الفرنسي فاقتضت تعليماته بإبعاد مسألة الحدود ومعارضة اي محاولة تعرقل مسألة شرطة الموانئ ومكافحة الاسلحة، اما المانيا فكانت متمسكة بمبدأ المساواة في المصرف واخضاعه الى رقابة القناصل وهنا نجد ان فرنسا قد تساهلت في هذا الموضوع لكنها تشبثت بموقفها بالنسبة لموضوع الشرطة فتدخلت النمسا واقترحت حل وسط وهو ان يوزع الاشراف على شرطة الموانئ بين فرنسا واسبانيا وتعيين مفتش عام للشرطة من بين الدول المحايدة يشرف على التنظيم الاداري ويقدم تقارير عن الامن لسلك الدبلوماسي في طنجة، فاعترض الوفد المغربي على الامر لتعارضه مع استقلال البلاد فاقترح ان يكون ضباط الشرطة تابعين للسلطان ويكون في بعض الموانئ فقط وقد أيدت الولايات المتحدة الامريكية الوفد المغربي لأنه يتعارض مع المبدأ الذي يقوم عليه المؤتمر(٥١).

تضمن ميثاق مؤتمر الجزيرة الخضراء مائة وثلاث وعشرين مادة، قسمت الى سبعة ابواب رئيسية، وكل باب تناول مسألة معينة، وتضمن ديباجة ضمت اسماء الوفود المشاركة في المؤتمر، واهم ما جاء في ميثاق مؤتمر الجزيرة ما يأتي:

الباب الاول: تنظيم الشرطة، وضم من المادة الاولى حتى المادة الثانية عشر ونصت مواده على ان الشرطة تحت سلطة السلطان، بمساعدة عدد من الضباط الاسبان والفرنسيين، لمدة خمس سنوات، والمصرف المغربي مسؤول عن دفع رواتبهم، والنفقات اللازمة لتنظيم الشرطة، وبإشراف ضابط سويسري ذي رتبة عالية، وعرض نسختين من التقارير واحدة الى حكومة السلطان، والاخرى الى الهيئة الدبلوماسية في طنجة، واشتراك اسبانيا وفرنسا في شرطة مينائي طنجة والدار البيضاء، واسناد مينائي العرائش وتطوان الى اسبانيا، وباقي الموانئ الى فرنسا ومما سبق يبدو واضحاً ان كلتا الدولتين تمكنت من تنفيذ إحدى مشاريعهم السرية، ووضعت حجر الاساس لقوة عسكرية اسبانية – فرنسية داخل المغرب بصفة قانونية معترف بها دولياً تمهيداً لاحتلال المغرب(٥٢).

الباب الثاني: مراقب تهريب الاسلحة، ضم من المادة الثالثة عشر حتى المادة الثلاثين، واقتضت منع ادخال الاسلحة الى المغرب، والتقييد على دخول اسلحة الصيد، وفرض عقوبات على المهربين، ومصادرة الاسلحة، واشتراك مسؤولي الجمارك المغربية، والقنصليات في تفتيش السفن، ولحكومة السلطان الحق بالإفادة من الاسلحة وهكذا نجد ان كل من اسبانيا وفرنسا

تمكنت من تجريد السكان من السلاح، ولاسيما التمردات التي شهدها المغرب باستمرار، لتسهيل مهمة فرض سيطرتهما عليه واحتلاله(٥٣).

الباب الثالث: المصـــرف المغربي، ضـــم المادة الواحدة والثلاثين حتى المادة الثامنة والخمسين، وتضمن انشاء مصرف الدولة بإذن السلطان لمدة اربعين عام، وهو مسؤول عن خزانة حكومة السلطان، ومعتمد مالي لها، مع احتفاظ حكومة السلطان بحقها بالتعامل مع مؤسسات مالية اخرى بما يخص القروض، لكن للمصرف المعني حق الافضلية، فضلاً عن مسؤوليته على الاعمال المصـرفية، واصـدار السـندات لحاملها، وتقديم اعتماد مالي بفائدة لا تتجاوز ٧% الى الشرطة والاشغال العامة، والمصرف تابع للتشريع الفرنسي، وللمصرف حق رفع الدعاوى امام المحكمة القنصـلية، او القضـاء المغربي، ورفع الدعاوى المرفوعة على المصـرف الى محكمة مؤلفة من ثلاث قضاة قنصليين، والاستئناف أمام محكمة لوزان، ورفع القضايا بين المصرف وحكومة السلطان الى محكمة لوزان ايضاً، اما الاشراف فالمسؤول عنه مندوب سامي من حكومة السلطان، ويتبين لنا واضحاً ان الهدف من انشاء المصرف، لجعله وسيلة من وسائل الغزو المالي الاوروبي، واسقاط المغرب في سياسة القروض الخارجية، او التي لاشك تؤدي في النهاية الى الاستسلام(٥٤).

الباب الرابع: تنظيم الضرائب وضم من المادة التاسعة والخمسين حتى المادة السادسة والسبعين، أكدوا فيها لائحة السابع عشر من شباط (١٩٠٦م)، كما وافق المؤتمر على احتكار حكومة السـلطان التبغ والافيوم، وان اسـتيراد الافيون فقط للأغراض الطبية، وبإذن حكومة السلطان والقنصلية، وتقليل رسوم تصدير الحمص، الذرة، الشعير... الخ هكذا نجد انهم تمكنوا من زيادة التغلغل الاجنبي في المغرب، من خلال احكام القبضة على مداخيل المغرب.

الباب الخامس: لائحة ايرادات الجمارك، ضـمن المادة السـابعة والسـبعين حتى المادة المائة واربع، التي فرضت على كل سفينة اثبات اوراقها الثبوتية، وفرض غرامات على تأخير تلك الاوراق، ومصـادرة البضـائع لصـالح حكومة السـلطان، وانشـاء لجنة التقييم الجمركية مؤلفة من اعضـاء من حكومة السـلطان، واعضـاء من الهيئة الدبلوماسـية بطنجة، ومندوب عن مصـرف الدولة، وعضـو من مفوضـية قرض عام (١٩٠٤م)، ولجنة الجمارك مؤلفة من مفوض من السلطان، وعضو من الهيئة الدبلوماسية بطنجة، ومندوب عن مصرف الدولة، وعهد بتطبيق هذا النظام بين اسـبانيا والمغرب في مناطق حدود الممتلكات الاسـبانية في المغرب، والشـيء ذاته بالنسبة الى فرنسا في المناطق الحدودية المغربية – الجزائرية(٥٥).

الباب السادس: الاشغال العامة، وضمت المادة مائة وخمس حتى المادة المائة وتسعة عشرة والذي أكد ضمان المساواة الاقتصادية بين جميع الدول، او اخضاع الاشغال العامة لمراقبة الهيئة الدبلوماسية بطنجة، اذ تضمن مساعدة الدول من دون تمييز الى حكومة السلطان في انشاء المشاريع الكبرى مثل سكك الحديد والموانئ ... الخ، على اساس نظام المناقصة، كما حددت شروط استغلال المناجم.

الباب السابع: مقتضيات عامة، وضمت المادة المائة وعشرين حتى المادة المائة وثلاث وعشرين، والذي نص على المصادقة على الميثاق في مدة اقصاها يوم الواحد والثلاثين من كانون الاول (١٩٠٦م)، وايداع الميثاق في مدريد[٥٦].

يتضح من هذه البنود ان فرنسا قد خرجت ظافرة بقسط كبير من اهدافها وان لم تكن قد حققتها كلها ولاسيما بالوضع الذي كانت تريد فرضه على اقتصاديات مراكش وحتى في المجال الدولي قوى المؤتمر الوفاق الانجليزي الفرنسي ومهد لاتفاق سنة (١٩٠٧م) مع روسيا والسبب في ذلك هو انه كان لفرنسا هدف واضح تسعى وراءه بخلاف المانيا. والواقع ان الخاسر الوحيد في ذلك المؤتمر هي مراكش ولم يستطع مندوبها تتبع المناورات السياسية التي وجهت المناقشات ولذلك سرعان ما ظهر رد الفعل عنيفاً في الاوساط الوطنية. وازداد عداء المغاربة للفرنسيين[٥٧].

يبدو لنا واضحاً ان نتائج المؤتمر حددت مقتضيات العلاقات الدولية، ومصالح الدول الاوروبية في المغرب، وليس احتياجات المغرب نفسه، فهو كان بحق اشبه **(بمأدبة استعمارية)** وهكذا يتبين لنا ان الدول اجتمعت حول تلك المأدبة لنهم ما استطاعوا منه، اذ كانت الدول في المؤتمر تهدف بشكل رئيس الى الحفاظ على السلام في اوروبا، في حين حافظت اسبانيا وفرنسا على مصالحهما في المغرب، ومنع اي دولة اخرى من الحصول على موطئ قدم هناك[٥٨].

وهذا ما يؤكد بأن المسألة المغربية الاولى هي نزاع اسباني – فرنسي على المغرب، تجاوز الى الساحة الدولية، في الوقت الذي ادعت فيه المانيا وحدها الدفاع عن حقوق المغرب خدمة لمصالحها وتعزيز استثماراتها في المغرب، في حين شهد المؤتمر تجاهل آراء الوفد المغربي، فعلى الرغم من ان ميثاق المؤتمر أكد استقلال وسلامة وحدة المغرب، لكنها لم تكن اكثر من صياغة حلاً وسطاً للتنافس الاوربي على المغرب، وقانون خيالي، وافق عليه القانون الدولي العام في ذلك الوقت لضمان حقيقة الاختراق الاوروبي، وتحقيق الاعتراف الضمني باتفاقيتي اسبانيا وفرنسا بشأن المغرب (١٩٠٤ و١٩٠٥م)، والاتفاقية الفرنسية – البريطانية بشأن المغرب عام (١٩٠٤م)، وقد أكد المؤتمر السيطرة العسكرية والامتيازات الاقتصادية الاسبانية،

والفرنسية على المغرب، في ضوء شروط الاتفاقيين المبرمتين بينهما، وبالتأكيد ان تلك الدولتين لم تتمكنا من الحفاظ على المساواة الاقتصادية، كما ان محاربتهما تدويل الاصلاحات في المغرب، جعل الاشراف الدولي الذي اقره المؤتمر غير كافٍ على الاطلاق لتحقيق اهداف الاصلاحات، فلم تنظر اي حكومة بجد في ان سلطة ما يمكن تكليفها من القوى الاخرى بممارسة تفويض لتنفيذ الاصلاحات في بلد بحاجة ماسة اليها، اذ كان همهم هو الحفاظ على تكافؤ الحقوق والفرص، لصالح القوى الغربية وليس لمصلحة المغرب(٥٩).

كانت نتائج المؤتمر غير مُرضية لحكومة السلطان، وللمغاربة على حدٍ سواء، حتى ان الوزراء الذين اعترفوا بضرورة التغيير قد استنكروا على مقترحات المؤتمر، لأنها خدمت مصالح اسبانيا وفرنسا بالدرجة الاولى، والتجارة الاوروبية في المغرب، ووصفها الطريس رئيس الوفد المغربي قائلاً: " **لقد سلم المؤتمر المغرب الى الفرنسيين** "، وكان سلطان المغرب في موقف حرج، اذ وصفه الوزير المفوض الالماني في طنجة في اواسط آيار قائلاً: " **ان قبول او رفض السلطان نتائج المؤتمر سيكون مصيبة** " كما ان وزير الخارجية المغربي كان يائساً بالقدر نفسه وعد ان مستقبل المغرب بعد قرار المؤتمر ميؤوساً منه، لذا ابلغ الوزير المفوض البريطاني في طنجة فيما اذا وافقت حكومة السلطان على قرار المؤتمر، فهذا معناه نهاية حكومة السلطان، وتسليم الموانئ عملياً الى الدول الاوروبية، وعلى اي حال فإن السلطان لم يترك اي وسيلة او اي أمل في فعل شيء حفاظاً على المغرب، ومهما يكن من امر فعندما ابلغ عميد السلك الدبلوماسي في طنجة رسمياً امر المؤتمر الى السلطان، حاول الاخير تأجيل القرار ومناقشة بعض النقاط، لكن في الثامن عشر من حزيران وقع القانون على مضض بعض التحفظات(٦٠).

يتضح لنا ان منح الحق في تنظيم شرطة ثماني موانئ، يعد كافياً لإشراك فرنسا واسبانيا في سلسلة من الاشتباكات مع المغاربة، وفي حال رغبت الدولتان في استخدام المزيد من السلطة العسكرية، فسيتعين عليهم اما الحصول على إذن من الدول، وإما المخاطرة بأزمة دولية أخرى من خلال اتخاذ مبادرة غير مصرح بها، وعند مباشرتهم في تنفيذ الاصلاحات، حتى ظهرت عدم كفاية النتائج التي حصلوا عليها من كل هذا النشاط الدبلوماسي، لذا فإن المؤتمر لم يتوصل الى تسوية المسألة المغربية جذرياً، وانما كانت تسوية مؤقتة، ودفع خطر حرب اوروبية وشيكة الوقوع، بعد ان خفف اختتام المؤتمر التوتر في اوروبا، ومهد الطريق امام تحسن تدريجي في علاقات القوى، وأعرب الجانبان عن رضاهما عن النتائج التي لم تترك وراءها منتصراً ولا مهزوماً بحسب تصريح بيلو، وهكذا نجد ان الهزيمة الدبلوماسية التي منيت بها المانيا، بعد ان فشلت

مساعيها في الحصول على مصلحة مادية في المغرب، وكسر الوفاق الودي، ساهمت بقوة في دفع اسبانيا، صوب فرنسا وبريطانيا لتوثيق عرى العلاقة بينهما، وتعزيز تحالفهما.

فضلاً عن ذلك: فان اسبانيا حصلت على اعتراف دولي بالامتيازات التي حصلت عليها في المغرب على وفق اتفاقيتي اسبانيا وفرنسا لعامي (١٩٠٤ و١٩٠٥م) على التوالي، وسد الطريق على اية محاولة للتنصل من فرنسا، كما ان اسبانيا تجنبت سياسة معقدة ارباحها غير مضمونة، من خلال المغامرة بالوعود الالمانية اليها، في حين ضمن الاتفاق لها مع فرنسا وبريطانيا، أمن سواحلها والمواقع الاستراتيجية المهمة التي كانت تحت سيطرتها، والاهتمام بالنشاط الاستعماري في المغرب دون مخاطرة، بالتعاون مع فرنسا، ودون نفقات مكلفة وغير منتجة كما كلفتها كوبا والفلبين، كما ان الاعمال التي تقوم بها في المغرب على وفق ما نص عليه المؤتمر وفر لسكانها فرص عمل، اذ تم ارساء الأمن على الجانب المغربي من المضيق، كما ان اسبانيا كانت متأكدة من ان العملة الاسبانية مستمرة بالتداول في المغرب، والاهم هو ان اسبانيا وجدت في المؤتمر ارضاء لفخرها وكأنها قوة عظمى[٦١].

الخَاتِمَةُ:

من خلال عرضنا لموضوع (الاتِّفاقِيَّات الوديَّة الاوروبيَّة والأَزمة المَغرِبيَّة الأولى) يمكننا الخروج بمجموعة من النتائج وهي كالآتي:

لقد شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر تنافس دولي شديد بين الدول الأوربية حول النفوذ في المغرب الأقصى والحصول على أكبر قد ممكن من الامتيازات الاقتصادية، وكانت كل دولة تسعى للحصول على امتيازات أكثر مما حصلت عليه الدول الأُخرى وأدى هذا التنافس إلى العديد من المشاكل بينها وبين الحكومة المغربية.

اتفقت الدول الاستعمارية سراً على اقتسام الشمال الافريقي على ان يكون المغرب من نصيب فرنسا وشماله من نصيب إسبانيا وليبيا من نصيب إيطاليا ومصر لإنجلترا ووسط إفريقيا لألمانيا.

كان المؤتمر الدولي المنعقد في الجزيرة الخضراء من ١٦ يناير إلى ٧ أبريل سنة (١٩٠٦م)، والهادف إلى إيجاد حل للأزمة المغربية الأولى قد نجح في تجاوز إشعال نزاع مسلح بين فرنسا وألمانيا وبين حلفائهم على التوالي. ولم يتم الوصول إلى هذه النتيجة إلا عبر فرض بنود جديدة قاسية وتطاولات إضافية، نقصت بشكل شبه تام من الاستقلال المغربي رغم أن الموقعين على الاتفاق النهائي أكدوا جميعا سيادة جلالة السلطان ووحدة أراضيه.

ومن أهم الإجراءات التي أقرها مؤتمر الجزيرة الخضراء الإعتراف بالحقوق الخاصة لفرنسا وإسبانيا والتأكيد على مبدأ المساواة الاقتصادية للدول الكبرى، وإقرار مبدأ الباب المفتوح في المجال التجاري، ومنع إجراء أي إصلاح جبائي أو مالي دون موافقة مسبقة من الممثليات الأوربية.

فضلا عن تنظيم بوليس في الموانئ بتأطير فرنسي وإسباني، وإنشاء (لجنة مكلفة بالأشغال العمومية)، وتأسيس بنك مخزني مغربي براساميل أجنبية.

الهوامش:

(١) محمد علي داهش، المغرب في مواجهة اسبانيا صفحات من الكفاح الوطني ضد الاستعمار (١٩٠٣ – ١٩٢٧)، جامعة الموصل، ٢٠١٠، ص١٤.

(٢) اسعد طارش عبد الرضا، النظام السياسي في المملكة المغربية العهد الملكي الثالث، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص١٦.

(٣) محمد القبلي، تاريخ المغرب تحيين وتركيب، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الرباط، ٢٠١١، ص٤٥١.

(٤) محمادي هرنان، السلطة المركزية في المغرب مطلع القرن العشرين بين التفكك واعادة الانتاج، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، ٢٠٠٦، ص٧٥.

(٥) ابراهيمي اميرة، المسألة المغربية وتطوراتها ١٨٨٠ – ١٩١٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ قالمة، الجزائر، ٢٠٢٠، ص١٢.

(٦) حجوجي يسرى ولعموري امينة، الاحتلال الاسباني للمغرب الاقصى وثورة الريف (١٩١٢ – ١٩٢٦)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة ٨ ماس ١٩٤٥ بقالمة، الجزائر، ٢٠٢٢، ص١١.

(٧) محمد القبلي، المصدر السابق، ص٤٥٠.

(٨) محمد المنصور، المغرب قبل الاستعمار المجتمع والدولة والدين، ط١، المركز الثقافي العربي، الرباط، ٢٠٠٦، ص١٨٧.

(٩) فهيمة بوسليت، التنافس الاوربي على المغرب الاقصى (١٨٨٠ – ١٩١٢)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، شتمة، جامعة محمد خضير بسكرة، ٢٠١٦، ص٩.

(١٠) سها هادي ناجي وعلي هادي عباس المهداوي، السياسة الفرنسية تجاه المغرب (١٩١٢ – ١٩١٨)، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، مجلد ١٠، العدد٣، السنة ٢٠٢٠، ص٦٩١.

(١١) غازي محمد، التنافس الاوروبي حول المغرب الاقصى على ضوء المؤتمرات الدولية (١٨٨٤ – ١٩١٢)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية، جامعة احمد دراية، الجزائر، ٢٠١٩، ص٦؛ فهيمة بوسليت، المصدر السابق، ص١٠.

(١٢) فهيمة بوسليت، المصدر السابق، ص١٩.

(١٣) محمد العربي معريش، المغرب الاقصى في عهد السلطان الحسن الاول، ط١، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ١٩٨٩، ص٣٩.

(١٤) رويدة عبد الله ابراهيم الحيالي، سياسة اسبانيا تجاه المغرب (١٩١٢ – ١٩٤٥)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص٢٥.

(١٥) البير عياش، المغرب والاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية، ترجمة: عبد القادر الشاوي ونور الدين سعودي، دار الخطابي للطباعة والنشر، الرباط، ١٩٨٥، ص٤٤.

(١٦) هديل فاضل ابراهيم الزبيدي، سياسة اسبانيا تجاه المسألة المغربية الاولى (١٩٠٠ – ١٩٠٦)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٢٢، ص٢١–٢٢.

(١٧) محمد العربي معريش، المصدر السابق، ص٤٠–٤١.

(١٨) ابراهيمي اميرة، المصدر السابق، ص٥٦؛ فهيمة بوسليت، المصدر السابق، ص٤٠.

(١٩) غازي محمد، المصدر السابق، ص١٣.

(٢٠) رويدة عبد الله الحيالي، المصدر السابق، ص٣٦.

(٢١) رويدة عبد الله الحيالي، المصدر السابق، ص٣٧.

(٢٢) شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا – تونس – الجزائر – المغرب)، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٧، ص٣١٧.

(٢٣) رأفت غنيمي الشيخ، التاريخ المعاصر للأمة العربية الاسلامية (١٤١٢ – ١٩٩٢)، ط١، دار الثقافة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٠، ص١١٤.

(٢٤) سامي هاشم خيالة، موقف الدول الاوروبية من الحرب الايطالية، الليبية ١٩١١ – ١٩١٢، اطروحة دكتوراه، جامعة كليمنتس، ٢٠١٠، ص٣٣.

(٢٥) امل عجيل، قصة وتاريخ الحضارات العربية، ج١٩ – ٢، د.م، ١٩٩٩، ص١٩.

(٢٦) عمر عبد العزيز عمر ومحمد عليّ القوزي، دراسات في تاريخ اوروبا الحديث والمعاصر (١٨١٥ – ١٩٥٠)، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٩٩، ص٢٤١.

(٢٧) حسن صبحي، التنافس الاستعماري الاوروبي في المغرب، ١٨٨٤ – ١٩٠٤، ط١، دار المعارف، ١٩٦٥، ٢٢٤.

(٢٨) صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث (الجزائر – توني – المغرب الاقصى)، ط٦، مكتبة الانجلو مصرية، ١٩٩٣، ٢٢٢.

(٢٩) Graham H. Stuart, French foreign policy from Fashoda to Serajevo 1898 – 1914, (New York, 1921), P. 107.

(٣٠) صلاح العقاد، المصدر السابق، ص٢٢٣.

(٣١) شوقي الجمل، المصدر السابق، ص٣١٨ – ٣١٩.

(٣٢) تايلور، الصراع على سيادة اوروبا ١٨٤٨ – ١٩١٨، ترجمة: فاضل جتكر، ط١، المركز الثقافي العربي، بيروت، ٢٠٠٩، ص٥٤٨ – ٥٥٠؛ صلاح العقاد، المصدر السابق، ص٢٣٤.

(٣٣) فهيمة بوسيلت، المصدر السابق، ص١٠٤.

(٣٤) ابراهيم اميرة، المصدر السابق، ص٩٠ – ٩١.

(٣٥) صبحي حسن، المصدر السابق، ص٢٣٢.

(٣٦) تايلور، المصدر السابق، ص٥٦٠ – ٥٦١؛ صلاح العقاد، المصدر السابق، ص٢٢٥.

(٣٧) فهيمة بوسيلت، المصدر السابق، ص١٠٥؛ شوقي عطا الله الجمل، المصدر السابق، ص٣٢١.

(٣٨) حسن صبحي، المصدر السابق، ص٢٤٢.

(٣٩) صلاح العقاد، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٦.

(٤٠) ابراهيمي اميرة، المصدر السابق، ص٩٣– ٩٤.

(٤١) رويدة عبد الله الحيالي، المصدر السابق، ص٤١.

(٤٢) صلاح العقاد، المصدر السابق، ص٢٢٦ – ٢٢٧.

(٤٣) هديل فاضل الزبيدي، المصدر السابق، ص١٩٥.

(٤٤) هديل فاضل الزبيدي، المصدر السابق، ص١٩٦.

(٤٥) شوقي عطا الله الجمل، المصدر السابق، ص٣٢٢.

(٤٦) حسن صبحي، المصدر السابق، ص٢٤١.

(٤٧) البير عياش، المصدر السابق، ص٥٦.

(٤٨) سناء بوجلال، ثورة الريف في المغرب ١٩٢٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، ٢٠١٨، ص١٣؛ عمر عبد العزيز عمر، محمد علي قوزي، المصدر السابق، ص٢٥٢.

(٤٩) رويدة عبد الله الحيالي، المصدر السابق، ص٤٧.

(٥٠) فادية عبد العزيز القطعاني، الحركة الوطنية المغربية ١٩١٢ – ١٩٣٧، المجلة الجامعة، العدد ١٦، المجلد الاول، السنة ٢٠١٤، ص٤٣؛ هديل فاضل الزبيدي، المصدر السابق، ص٣٠١.

(٥١) سناء بوجلال، المصدر السابق، ص١٥.

(٥٢) هديل فاضل، المصدر السابق، ص٣٦٠.

(٥٣) سناء بوجلال، المصدر السابق، ص١٦.

(٥٤) هديل فاضل الزبيدي، المصدر السابق، ص٣٦١.

(٥٥) المصدر نفسه، ص٣٦١.

(٥٦) صلاح العقاد، المصدر السابق، ص٢٣٦.

(٥٧) عمر عبد العزيز عمر، ومحمد علي القوزي، المصدر السابق، ص٢٥٢.

(٥٨) هديل فاضل، المصدر السابق، ص٣٦٣.

(٥٩) هديل فاضل، المصدر السابق، ص٣٦٣.

(٦٠) علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية ١٨٥١ – ١٩٤٧، وزارة الثقافة والاتصال، المغرب، ١٩٩٩، ص٩٥؛ هديل فاضل، المصدر السابق، ص٣٦٤.

(٦١) هديل فاضل، المصدر السابق، ص٣٦٤.

قائمة المصادر والمراجع

أَوَّلاً– الكتب العربية والمعربة:

١. ألبير عياش، المغرب والاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية، ترجمة: عبد القادر الشاوي ونور الدين سعودي، دار الخطابي للطباعة والنشر، الرباط، ١٩٨٥.
٢. امل عجيل، قصة وتاريخ الحضارات العربية، ج١٩ – ٢، (د. م)، ١٩٩٩.
٣. تايلور، الصراع على سيادة اوروبيا ١٨٤٨ – ١٩١٨، ترجمة: فاضل جتكر، ط١، المركز الثقافي العربي، بيروت، ٢٠٠٩.
٤. حسن صبحي، التنافس الاستعماري الاوروبي في المغرب ١٨٨٤ – ١٩٠٤، ط١، دار المعارف، ١٩٦٥.

٥. رأفت غنيمي الشيخ، التاريخ المعاصر للأمة العربية الاسلامية (١٤١٢ – ١٩٩٢)، ط١، دار الثقافة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٠.
٦. شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا – تونس – الجزائر – المغرب)، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٧.
٧. صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث (الجزائر – تونس – المغرب الاقصى)، ط٦، مكتبة الانجلو مصرية.
٨. علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية ١٨٥١ – ١٩٤٧، وزارة الثقافة والاتصال، المغرب، ١٩٩٩.
٩. عمر عبد العزيز عمر ومحمد علي القوزي، دراسات في تاريخ اوروبا الحديث والمعاصر (١٨١٥ – ١٩٥٠)، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٩٩.
١٠. محمد العربي معريش، المغرب الاقصى في عهد السلطان الحسن الاول، ط١، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ١٩٨٩.
١١. محمد القبلي، تاريخ المغرب تحيين وتركيب، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الرباط، ٢٠١١.
١٢. محمد المنصور، المغرب قبل الاستعمار المجتمع والدولة والدين، ط١، المركز الثقافي العربي، الرباط، ٢٠٠٦.
١٣. محمد علي داهش، المغرب في مواجهة اسبانيا صفحات من الكفاح الوطني ضد الاستعمار (١٩٠٣ – ١٩٢٧)، جامعة الموصل، ٢٠١٠.

الكتب الإنكليزية:

1. Graham H. Stuart, French foreign Policy from Fashoda to Serajevo 1898 – 1914, (New York, 1921), P. 107.

الرسائل والاطاريح:

١. ابراهيمي اميرة، المسألة المغربية وتطوراتها ١٨٨٠ – ١٩١٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥ قالمة، الجزائر، ٢٠٢٠.
٢. حجوجي يسرى ولعموري امينة، الاحتلال الاسباني للمغرب الاقصى وثورة الريف (١٩١٢ – ١٩٢٦)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥، بقالمة، الجزائر، ٢٠٢٢.

٣. رويدة عبد الله ابراهيم الحيالي، سياسة اسبانيا تجاه المغرب (١٩١٢ – ١٩٤٥)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠١٠.
٤. سامي هاشم خيالة، موقف الدول الاوروبية من الحرب الايطالية – الليبية ١٩١١ – ١٩١٢، اطروحة دكتوراه، جامعة كليمنتس، ٢٠١٠.
٥. سناء بوجلال، ثورة الريف في المغرب ١٩٢٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، ٢٠١٨.
٦. سها هادي ناجي وعلي هادي عباس المهداوي، السياسة الفرنسية تجاه المغرب (١٩١٢ – ١٩١٨)، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، مجلد ١٠، العدد٣، السنة ٢٠٢٠.
٧. غازي محمد، التنافس الاوروبي حول المغرب الاقصى على ضوء المؤتمرات الدولية (١٨٨٤ – ١٩١٢)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية، جامعة احمد دراية، الجزائر، ٢٠١٩.
٨. فهيمة بوسليت، التنافس الاوروبي على المغرب الاقصى (١٨٨٠ – ١٩١٢)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، شتمة، جامعة محمد خيضر بسكرة، ٢٠١٦.
٩. محمادي هرنان، السلطة المركزية في المغرب مطلع القرن العشرين بين التفكك واعادة الانتاج، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، ٢٠٠٦.
١٠. هديل فاضل ابراهيم الزبيدي، سياسة اسبانيا تجاه المسألة المغربية الاولى (١٩٠٠ – ١٩٠٦)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٢٢.

البحوث والدراسات:

١. فادية عبد العزيز القطعاني، الحركة الوطنية المغربية ١٩١٢ – ١٩٣٧، المجلة الجامعة، العدد ١٦، المجلد الاول، السنة ٢٠١٤.